المعايير الارشادية لجدارة الجمعيات والمؤسسات الأهلية

الهدف

تعريف المنظمات الأهلية بالجوانب اللازمة لكيان مؤسسي سليم متكامل الأركان ذو كفاءة وفاعلية يمكنها من التأثير الايجابي على تتمية المجتمع .

<u>المكونات</u>

تم تحديد ٥ معايير رئيسية يندرج تحتها ٩ عناصر تحتوى على مؤشرات الوصول للكيان المؤسسي الفعال وفقا للاتي:

أولا معيار: الجانب القانوني

<u>العنصر الأول/ الكيان القانوني:</u>استيفاء جوانب الشكل القانوني كالاسم والمقر والنشاط والأجهزة وهوية الأعضاء والموظفين.

مؤشرات العنصر الأول:

- تميز اسم المنظمة وتوافقه مع أنشطتها المقررة والمنفذة.
 - مقر محدد ملائم لطبيعة النشاط وحجمه.
- أجهزة تنظيمية كافية ونظم عمل مقررة وفقا للوائح والقوانين.
 - بيانات عن الأعضاء والموظفين والداعمين والمتطوعين.

ثانيا معيار: التواصل المجتمعي

العنصر الثاني/تواصل وشفافية: شهرة وتوسع الخدمات والإعلان عن بيانات ومشاركة في الاتحادات والمعارض ومحل ثقة المجتمع.

مؤشرات العنصر الثاني:

- شهرة المنظمة ووضوح رسالتها وبيان جنسيتها وتدوينهم على مقارها ومطبوعاتها.
- التوسع والزيادة في أفرع المنظمة ومجالات النشاط وفقا لاحتياجات النطاق الجغرافي.
- تزايد المستفيدين المستهدفين من الأنشطة في النطاق الجغرافي وبيان التأثير الايجابي عليهم.
- إعلان المنظمة دوريا عن أجهزتها وأنشطتها وخدماتها ونتائجها وأهدافها والفئات المستفيدة منها.
- عضوية الاتحادات والقيام بدور ايجابي فيها والاشتراك في المؤتمرات والحفلات والمعارض والأسواق.
- تزايد حجم ودور المتطوعين والمتبرعين وحملات منظمة لجمع التبرعات تبين الغرض وأوجه الاستخدام والمستفيدين.

ثالثًا معيار: التطور والإدارة

العنصر الثالث / فكر التنمية والتطور: رؤية لتطوير المجتمع تتفق مع التتمية المنشودة في مجالها ونطاقها الجغرافي.

- أنشطة تحقق رسالتها وتناسب إمكانيتها التنفيذية وتؤدى إلى نتائج تنموية الفئات المستهدفة.
 - أنشطة تتوافق مع توجيهات الوزارة واهتمامات الجهات المانحة وأولويات التتمية.
 - إتاحة بيانات عن الأنشطة ودليل إجراءاتها ورؤية ومقترحات التطوير المستقبلي.
- موقع الكتروني وقاعدة بيانات للاستقصاءات والأبحاث لتقييم وتطوير مجالات العمل المنظمة.

العنصر الرابع / إدارة العمل :إدارة مناسبة تتخذ قرارات وتخطط لانجاز أهداف وتضع وتطور نظم العمل وتلتزم بالقوانين واللوائح.

مؤشرات العنصر الرابع:

مؤشرات العنصر الثالث:

- عدد كاف من الأعضاء والموظفين والمتطوعين وتمتعهم بمؤهلات وخبرات مناسبة.
- تداول السلطة بالمجلس والجمعية العمومية من خلال تغيير وتتوع وتوسع عدد الأعضاء وفقا للقانون.
 - إدارة تصدر قرارات لتحقيق الأهداف وتضع خطط ومواصفات للأنشطة وتتابع تنفيذها ونتائجها.
 - نظام رقابة محكم ومطبق بكفاءة وفاعلية ووضع وتنفيذ لوائح داخلية تغطى أوجه العمل المختلفة.
 - تطوير نظم العمل وتدريب العاملين على تفعيلها وعلى تنفيذ الأنشطة والارتقاء بالأداء.
 - حسن استخدام الأصول والموارد وتطبيق سياسة سليمة لحماية النشاط من المخاطر.
 - الالتزام بتطبيق القوانين واللوائح التنفيذية والقرارات الوزارية على أعمال المنظمة.

رابعا معيار: الشراكة

العنصر الخامس / ترتيبات شراكة محلية ودولية : ترتيبات التعامل مع الشركاء المحليين والخارجيين وكذا الجهات المانحة. مؤشرات العنصر الخامس :

مراسلات إلى المنظمات والاتحادات والحكومة ومجتمع الأعمال والجهات المانحة للتعريف بالمنظمة.

- إعداد ونشر تقارير تعرض قدرات المنظمة وامكانيتها وتوجهاتها في مشروعات وأنشطة الشراكة داخليا وخارجيا.
 - ترتيبات المنظمة وتطوير أجهزتها للتوسع في أعمال الشراكة المستهدفة.

العنصر السادس/تقييم القدرات لتنفيذ مشروعات الشراكة: مشروعات نناسب قدرات المنظمة مع تطوير وتقوية تلك القدرات.

مؤشرات العنصر السادس:

- نظام عمل لقياس قدرتها الذاتية والتطور الذي تم فيها.
- نظم المعلومات للتعرف على قدرات الشركاء وأعضاء الشبكات الأخرى.
- اختيار وتصميم وتنفيذ مشروعات شراكة تتوافق مع قدرات المنظمة لأداء دورها في الشراكة.
 - نجاح المنظمة في تطوير قدرتها وانجاز دورها في مشروعات شراكة سابقة.

<u>العنصر السابع / حسن إدارة وتنفيذ ومراقبة المشروعات</u>: القدرة على إدارة المشروع ومراقبة تنفيذه ثم تقييمه وتطويره.

مؤشرات العنصر السابع:

- الالتزام بالبرنامج الزمني ومراحل التنفيذ وبالمواصفات المقررة للمشروع.
- متابعة الجهة المسندة أو الشريكة لقيام المنظمة بتنفيذ دورها المقرر في المشروع.
 - الالتزام بالترتيبات واللوائح والقوانين المرتبطة بجوانب الشراكة المختلفة.
 - عدم سحب مشروعات شراكة من المنظمة لعدم القدرة أو سوء التنفيذ.

خامسا المعيار: النظام المالي

العنصر الثامن / نظم مالية : أنظمة و إجراءات مالية سليمة معتمدة ومطبقة بدقة في المنظمة.

مؤشرات العنصر الثامن:

• لوائح مالية موثقة ومعتمدة من سلطة الإدارة مع مراعاة فصل الاختصاصات المتعارضة.

- موازنات وميزانيات وسجلات معتمدة وسليمة لكل مشروع على حده وللمنظمة ككل.
- مراجعة منتظمة وكافية على كامل دورة العمل ومراجعة داخلية دورية وجرد سنوي.
- نظم تسجيل وحفظ وتأمين النقدية والمستندات والمعلومات والمواد وكافه أصول المنظمة.
- مراكز مالية وفقا لمعايير المحاسبة المصرية معدة من مكتب محاسب قانوني ذو خبرة وسمعة جيدة.

العنصر التاسع / نظام التمويل: قدرة على إيجاد موارد ذاتية وخارجية واستمراريتها لتمويل المشروعات.

مؤشرات العنصر التاسع:

- زيادة قدرة المنظمة في الاعتماد على مواردها التمويلية الذاتية.
- زيادة في التبرعات والمساعدات النقدية والعينية والجهات المانحة وقيم المنح والدعم.
- النجاح في إيجاد وفر في تكاليف وزيادة إيرادات المشروعات والقدرة على إعادة توظيفها.
- استحداث وتوسع في أنشطة وخدمات يتولد منها فائض إيرادات الستمرارية المشروعات.
 - عدم سبق توقيع غرامات أو مصادرات جمركية أو ضريبية على المنظمة.